

Distr.  
GENERAL

A/50/534  
10 October 1995  
ARABIC  
ORIGINAL: SPANISH

## الجمعية العامة



الدورة الخمسون  
البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة  
الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات  
الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية  
الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة  
إلى فرادى البلدان والمناطق

تقديم المساعدة والتعاون الدوليين  
للتحالف من أجل التنمية المستدامة  
في أمريكا الوسطى

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٢١/٤٩ طء، المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. ويصف التقرير أنشطة التعاون الدولي التي سيبدأ تنفيذها دعماً للتحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ موعد انتهاء الأنشطة المدرجة في سياق ولاية الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

٢ - وقد أشارت الجمعية العامة في قرارها ٢١/٤٩ طء، إلى ضرورة إعداد برنامج جديد للتعاون الدولي لأمريكا الوسطى على أساس الأولويات المبينة في إعلان الالتزامات الذي أقرته لجنة متابعة المؤتمر الدولي المعني باللاجئين من أمريكا الوسطى وفي الاستراتيجية الجديدة للتنمية دون الإقليمية التي وضعها التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى. وأيدت الجمعية العامة الجهود التي تبذلها حكومات أمريكا الوسطى وفاء بالتزاماتها بالتخفيف من الفقر المدقع وتعزيز التنمية البشرية المستدامة وحشتها على تكثيف

جهودها لتنفيذ سياسات وبرامج في هذا الشأن. وأكدت أهمية أن يدعم المجتمع الدولي تلك الجهود دعماً متواصلًا وطلبت إلى منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مواصلة تقديم الدعم اللازم لبلوغ الأهداف والغايات الواردة في الاستراتيجية الجديدة لتنمية أمريكا الوسطى وحشد الموارد اللازمة لذلك.

٣ - والقرار ٢١/٤٩ طاء إنما يستجيب لمرحلة جديدة من التعاون الدولي في أمريكا الوسطى تأتي بعد استكمال تنفيذ الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى. والجدير بالذكر أن الخطة الخاصة جاءت ثمرة مبادرة اتخذتها الجمعية العامة، بناء على طلب من حكومات بلدان أمريكا الوسطى، بغية تعزيز التعاون الدولي دعماً لعملية السلم وإحلال الديمقراطية والتنمية في أمريكا الوسطى. واستجابة لقرار الجمعية العامة ٢٣١/٤٢ المؤرخ ١٢ أيار/مايو ١٩٨٨ بدأ الاضطلاع بأنشطة الخطة الخاصة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ لفترة أصلية تبلغ ثلاث سنوات (١٩٨٩ - ١٩٩١). وبموجب القرار ٢٣١/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، مددت الجمعية العامة تلك الولاية لفترة ثلاث سنوات أخرى (١٩٩٢ - ١٩٩٤). ويستعرض التقرير بعض أنشطة الخطة الخاصة التي تواصلت بعد انتهاء هذه الخطة ولكن بعد تعديلها كي تناسب الحالة الراهنة والأولويات الجديدة التي تقرر لتلك المنطقة دون الإقليمية.

٤ - ورغم أن هذا التقرير يتعلق ببرزخ أمريكا الوسطى، الذي يضم بليز وبنما والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس، فإنه يغطي بعض أنشطة دعم اللاجئين في بعض مناطق جنوب المكسيك.

## ثانياً - الإطار الاقتصادي الكلي

٥ - تضيد اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن عوامل تجاذب شتى أثرت في التطور الاقتصادي في عام ١٩٩٤، مما نال على المدى القصير من الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار. وكانت هناك حالة من عدم التيقن تختلف درجاتها وطبيعتها من بلد إلى آخر، أثرت في عملية اتخاذ القرارات من جانب الجهات الفاعلة في الاقتصاد وانعكست على النشاط الاقتصادي. فلقد استمرت في نيكاراغوا أجواء التوتر المتصلة بالنزاع السياسي الداخلي في حين كانت العراقيل في غواتيمالا من الأهمية بما أدى إلى اندلاع مواجهة بين سلطات الدولة وتعذر معه على الحكومة فرض أي إصلاحات ضريبية هامة تساعد على تقويم الأوضاع المالية للدولة. وينبغي كذلك مراعاة التحول الناشئ عن التغيير الدستوري لحكومات في عدة بلدان. ورغم أن السلطات الجديدة ستواصل التأكيد على ضرورة تثبيت الأوضاع المالية على المستوى الكلي وتحرير الاقتصاد وإنجاز عمليات تحديث المؤسسات، فإن الإجراءات المتخذة في هذه المجالات ستمنى بالفشل على المدى القصير نتيجة اصطدامها بصعوبات جمة.

٦ - وقد شهدت المالية العامة لبلدان المنطقة تدهوراً ملحوظاً حيث تعرضت كوستاريكا لأزمة مالية شديدة في الوقت الذي كانت فيه هندوراس ونيكاراغوا تبذلان جهوداً مركزة للسيطرة على اختلالات

ميزانيتها الصارخة. وكان وضع السلفادور وغواتيمالا أفضل حالا نظرا لأن عجزهما المالي كان معتدلا نسبيا، وإن لم تسلم غواتيمالا من الانتكاسات في هذا الميدان. وفي بنما، شهد عجز الحكومة المركزية زيادة طفيفة لا تمثل سوى ٠,٨ في المائة من الناتج الاجمالي المحلي. وسجل تحسن في الوضع المالي في حالة بليز حيث نتج عن تقليص النفقات الرأسمالية انخفاض العجز بنسبة ٦ في المائة من ناتج عام ١٩٩٣ أي ما يزيد قليلا على ٢ في المائة عما كان عليه في ١٩٩٤. وتفاقت معدلات التضخم من جديد في كوستاريكا وهندوراس، ويعود ذلك جزئيا إلى الاختلالات المالية والنقدية الشديدة وتعديل أسعار الصرف. أما السلفادور ونيكاراغوا، فقد تمكنتا على النقيض من ذلك من إبقاء معدل ارتفاع الأسعار في مستويات تقل عن معدل ارتفاعها في عام ١٩٩٣. وفي بنما، ظلت معدلات مؤشر التضخم على انخفاضها (١,٣ في المائة بالنسبة لأسعار المستهلك و ٢,١ في المائة بالنسبة لسعر الجملة) وسجلت هذه المعدلات ارتفاعا ولكنها ظلت منخفضة نسبيا. وينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن هذه الصورة قد رافقها جفاف خطير اكتسح عددا من بلدان المنطقة مما أفسد الانتاج الزراعي وزاد من تفاقم أزمة الطاقة المزمنة المتفاقمة أصلا وأفرز ضغوطا تضخمية ترتبت على ندرة المواد الغذائية الأساسية.

٧ - وكان لتحسن معدلات التبادل التجاري اعتبارا من الربع الثاني من العام، الناتج أساسا عن الزيادة في الأسعار الدولية للبن وبصورة أقل السكر، أثر إيجابي. ولو أن المعدلات المنخفضة لانتاج الحبوب والممارسة المعتادة في البيع قبل الأوان قد حدا من الانتفاع على نطاق واسع من الرخاء الناجم عن الأسعار، فإن الإيرادات الاستثنائية الناتجة عن تلك الصادرات كان معناها إدخال موارد هامة أسهمت في التخفيف من حدة الصعوبة الاقتصادية وولدت إحساسا بالتفاؤل فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي الإقليمي. وأدى التطور المواتي للإيرادات من الصادرات إلى حدوث تخفيض سريع في العجز الإقليمي في الحساب الجاري وميزان المدفوعات في بلدان أمريكا الوسطى الخمسة، وسجلت زيادة طفيفة في الاحتياطات الدولية بالرغم من أن صافي رؤوس الأموال المجتذبة من الخارج كان أقل مما كان عليه في عام ١٩٩٣. وحدث في بنما عجز طفيف في الميزان التجاري، ولكن حالة المدفوعات مع الخارج تمتعت بتوسع نسبي بسبب توسيع المركز المصرفي الدولي فضلا عن النظام المصرفي الوطني. وتعزز ميزان مدفوعات بليز بسبب الإيرادات الناتجة عن الصادرات الزراعية، وانخفض تضائل الاحتياطات في عام ١٩٩٤ مقارنة بعام ١٩٩٣.

٨ - وفي عام ١٩٩٤، تعززت محافل التعاون بين بلدان أمريكا الوسطى وكذلك المفاوضات على اتفاقات تجارية مع بلدان ثالثة، ولو أن إيقاع ذلك التقدم كان متباينا. فقد أبرمت كوستاريكا معاهدة للتجارة مع المكسيك دخلت حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، بينما شرعت بلدان أخرى في مفاوضات مع ذلك البلد سعيا إلى إبرام اتفاقات مماثلة. وأمكن تنسيق المفاوضات التجارية مع فنزويلا وكولومبيا فضلا عن منتديات إقليمية وأقاليمية مختلفة.

٩ - ومن ناحية النشاط الانتاجي، سجل انخفاض في هندوراس (١,٤ في المائة) وبطء في معدل النشاط في كوستاريكا (٦,١ في المائة في عام ١٩٩٣ و ٤,٥ في المائة في عام ١٩٩٤) مما أسفر عن حدوث نمو اقتصادي ضئيل في أمريكا الوسطى، إذ أن السلفادور وغواتيمالا كان لديهما معدل مماثل إلى

حد كبير للسنة الماضية، في حين شهدت نيكاراغوا انتعاشا هاما (٣,٢ في المائة). وارتفع الناتج المحلي الاجمالي لأمريكا الوسطى ٣,٦ في المائة مقابل ٥,٥ في المائة و ٤,٩ في السنتين السابقتين. وعلى أية حال، حدثت زيادة وإن كانت متواضعة في نصيب الفرد من الناتج. وفي حالة بنما ازداد النشاط الاقتصادي لأربع سنوات متتالية (٤,٧ في المائة) متجاوزا مستوى نصيب الفرد من الناتج السابق لأزمة عام ١٩٨٨. ومقابل ذلك، شهدت بليز معدلا متناقصا في التوسع الاقتصادي للسنة الثانية على التوالي بسبب الجهود الضريبية.

١٠ - وقد اجتمعت عوامل متنوعة فيما يتعلق بأداء الاقتصاد لدوره. وكان من أبرز الأمور البطء في معدل تكوين إجمالي رأس المال الثابت الذي كان قد اكتسب في السنوات السابقة زخما قويا. وباستثناء السلفادور حيث استمرت المعدلات المرتفعة في التوسع (١٢,١ في المائة مقابل ١٤,٧ في المائة في عام ١٩٩٣) فإن معدل التوسع في الاستثمار في بقية البلدان قد تناقص بصورة ملحوظة. فقد نقص في كوستاريكا من ١٩,٦ في المائة إلى ٣,٤ في المائة بسبب التقلبات المالية النقدية وضآلة توافر الموارد الخارجية. وكان الحد من الانفاق العام في هندوراس دافعا على وقف الاستثمارات (٠,٣ في المائة مقابل ١٨,٢ في المائة في عام ١٩٩٣). وفي غواتيمالا تراجع الاستثمار الخاص (٤,٦ في المائة) بعد أن كان قد ازداد ٨,٦ في المائة في عام ١٩٩٣؛ ولم يكن انتعاش الاستثمار العام في نيكاراغوا كافيا لتجنب الهبوط في إجمالي تكوين رأس المال في السنة الثانية على التوالي. وأظهر الاستثمار المحلي الاجمالي في بنما زيادة قدرها ٧,٣ نقاط، ولو أنه أقل من المعدلات المسجلة في بداية العقد. وفي بليز انخفض الاستثمار العام نتيجة لسياسة التكيف.

١١ - وكشف القطاع الزراعي عن الأثر المعاكس للجفاف الذي دمر المنطقة وسبب خسائر شديدة في انتاج الحبوب الأساسية (الذرة والبقول والأرز والسرغوم)، مما دفع على الأخذ بتدابير حكومية لدعم المنتجين والاستيراد من أجل زيادة الموارد. وحدثت انتكاسات في الانتاج من الزراعة والرعي في السلفادور وهندوراس بينما نجحت نيكاراغوا في استرجاع المحصول السابق. وتحسنت محاصيل الموز والبن في بنما بالنسبة إلى محاصيل عام ١٩٩٣ وازداد النشاط الزراعي (السكر والموايح والموز) في بليز في عام ١٩٩٤.

١٢ - وزادت ندرة الأمطار من الأزمة الاقليمية في قطاع الطاقة. وخفضت ندرة المياه المتاحة عند السدود من القدرة على توليد الطاقة الكهربائية مما أدى إلى التشدد في توزيع حصص من التيار في هندوراس ونيكاراغوا، وفي نهاية العام في غواتيمالا. وزادت شركات الطاقة الكهربائية توليد الطاقة من مصادر حرارية مع ما تبع ذلك من زيادة في تكاليف الانتاج. وكان أثر الأزمة على الانشطة الاقتصادية حادا بصفة خاصة في هندوراس وبدرجة أقل في نيكاراغوا. أما مستوى النشاط في مجال الصناعات التحويلية فقد انخفض معدل إيقاعه انخفاضاً طفيفاً في أمريكا الوسطى، وذلك بسبب بطء معدله في كوستاريكا وانخفاضه في هندوراس. وانكمشت كذلك الصناعات التحويلية في بنما نتيجة الانتظار المشوب بعدم التيقن من إمكانية تعديل السياسات الضريبية والجمركية. وقد توسع هذا القطاع في بليز في عام ١٩٩٤

نتيجة ارتباطه بالنشاط الزراعي. ومع أن السياحة قد ازدادت زيادة طفيفة في ذلك البلد، فإن إجمالي إيرادات ذلك القطاع قد ازداد ٣ في المائة، متجاوزا قيمة الإتجار بالسلع.

### ثالثا - تنفيذ أنشطة التعاون

١٣ - قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أثناء عام ١٩٩٤، بموافقة حكومات بلدان أمريكا الوسطى، بتخصيص أموال فائضة عن الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى من أجل الاضطلاع بأنشطة في سبيل تصميم برنامج مستكمل لإقليم أمريكا الوسطى الغربي. وتقوم صياغة البرنامج على الأولويات والالتزامات التي حددها رؤساء بلدان أمريكا الوسطى في آخر ما عقدوه من اجتماعات قمة، لا سيما المؤتمر الدولي من أجل السلم والتنمية في أمريكا الوسطى، الذي عقد في تيغوسيغالبا يومي ٢٤ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. كما تتجلى في البرنامج الالتزامات التي عقدتها الجهات المشتركة في المؤتمر الدولي المعني باللاجئين من أمريكا الوسطى، فيما يتعلق بالعناية بالمقتلوعين من أوطانهم والقضاء على الفقر. وإعدادا للبرنامج، أقيمت اتصالات مع السلطات الحكومية والحكومات والمؤسسات المتعاونة والهيئات الإقليمية ومؤسسات المجتمع المدني ومختلف وكالات منظومة الأمم المتحدة، بغية تعيين الأولويات البرنامجية والشروع في حشد الموارد من أجل تنفيذ البرنامج.

١٤ - ويسعى البرنامج إلى زيادة تعزيز السلم في أمريكا الوسطى، مع دعم التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى. ويركز البرنامج على ثلاث مجالات عمل رئيسية، وهي:

(أ) السلم والقابلية للحكم؛

(ب) التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

(ج) تنمية البيئة تنمية مستدامة.

### رابعا - السلم والقابلية للحكم

ألف - دعم عمليات الاتفاق وتعزيز المؤسسات الديمقراطية

١٥ - يتصدى البرنامج الفرعي للمشاكل المتصلة مباشرة بتعزيز السلم في سياق الديمقراطيات القابلة للحكم ويدعم تنفيذ اتفاقات السلم والمصالحة الوطنية.

١٦ - ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم الأنشطة من خلال برامجه الوطنية التي تسعى، فيما تسعى إليه، إلى تقديم الدعم إلى محافل توافق الآراء ومؤسسات المجتمع المدني، وإلى تعزيز حقوق الإنسان والنهوض بالنظم القضائية والانتخابية في مختلف بلدان إقليم أمريكا الوسطى الفرعي.

١٧ - وفيما يتعلق بدعم محافل توافق الآراء، ففي نيكاراغوا مثلاً، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كأمانة فنية لفريق الدعم المؤلف من ممثلي اسبانيا والسويد وكندا والمكسيك وهولندا. وعقد فريق الدعم اجتماعات مكثفة مع الفعاليات الوطنية (من مدراء شركات وزعماء نقابيين ودينيين وشخصيات أكاديمية ومنظمات غير حكومية وسلطات محلية ووسائل اتصال وزعماء سياسيين وحكومات وطنية) من أجل التشجيع على إبرام اتفاق شامل بشأن البلد، وعلى التحاور بين السلطات العامة والمجتمع ضمناً للقابلية للحكم الديمقراطي وتأييدا لتعيين استراتيجية وطنية للتنمية في البلد.

١٨ - وفي غواتيمالا، يشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في محفل ممثلي البلدان المؤيدة لعملية السلم ويدعم الحوار مع قطاعات الشركات ومع المشاركين في اجتماع المجتمع المدني. وفي هندوراس، يجري التعاون مع محفل التقارب الوطني. وفي كوستاريكا، استحدث محفل الشبيبة في عام ١٩٩٤ بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تشجيعاً على مشاركة الشبيبة مشاركة نشطة في العمل الوطني، وتم تيسير الحوار الوطني بين الشركات والنقابات في البلد. كما قُدم دعم لغرفة المصدرين من أجل تنظيم محفل كوستاريكا لعام ٢٠٢٠، وغرضه إيجاد انطباع موضوعي عن البلد، بمشاركة شخصيات وطنية معترف بها.

١٩ - ويشمل البرنامج الفرعي مشروعاً جديداً وضع من أجل التعاون على النهوض بمؤسسات المجتمع المدني على الصعيدين الإقليمي والوطني، عن طريق التدريب ومشاركة هذه المؤسسات مشاركة مدروسة وهادفة في عمليات الحوار والوافق الوطني. كما سيدعم جهات ومؤسسات التنسيق والتوافق الإقليمية.

٢٠ - وفيما يتعلق بإعادة التشكيل الهيكلي للمؤسسات الديمقراطية وتعزيز هذه المؤسسات، يجري دعم مجالات عمل البرامج الوطنية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من وكالات الأمم المتحدة. ويجري حالياً التعاون التقني على تعزيز إضفاء طابع مؤسسي على حقوق الإنسان (مكاتب المدعين العامين لحقوق الإنسان في السلفادور وغواتيمالا وهندوراس)؛ والشرطة المدنية في السلفادور؛ وتعزيز مؤسسات الدولة وفقاً للاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا، وأنشئت لهذا الغرض وحدة مشتركة بين بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا (مينوغوا) من جهة، وبين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من الجهة الأخرى؛ وقدم دعم إلى لجنة السلم في غواتيمالا، وتقدم حالياً مساعدة إلى أمانة السلم والتنمية والمصالحة الوطنية، التي أنشئت حديثاً. وفي نيكاراغوا، يشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في برنامج وإصلاح القطاع العام وتحديثه (بالاشتراك مع البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة)، وشرع في البرنامج الذي يطلق عليه اسم "تسريع خطى الإجراءات في مجال الملكية"، والذي من المتوقع أن تبلغ كلفته ٣,٦ من ملايين الدولارات، من أجل إزالة إحدى

العقبات الرئيسية التي تعترض سبيل تقدم العملية الوطنية. وفي كوستاريكا، أسفر المؤتمر الوطني للعدل، الذي عقد عام ١٩٩٤، عن وضع خطة تحديث يجري تنفيذها حالياً بتمويل من السلطة القضائية ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

٢١ - ومن البنود الأساسية الأخرى للبرنامج الإقليمي دعم عملية إعادة إدماج المقاتلين السابقين والمسرحين وجرحى حروب المنطقة دون الإقليمية ومنازعاتها كيما يصبحوا أعضاء منتجين في المجتمع. وقد أدرجت هذه البنود في اتفاقات سلم محددة. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقديم الدعم من أجل الامتثال لهذه الاتفاقات، وذلك في حالات مثل السلفادور ونيكاراغوا وغواتيمالا، حيث ما برحت المشاريع الخاصة بكل منها تمنح الدعم للمجتمع الدولي وتتلقى الدعم منه، سواء في الأفرقة الاستشارية التي يتولى البنك الدولي التنسيق بينها، أو في غير ذلك من عمليات حشد الموارد. ويندرج هذا البند في إطار قضية المقتلعين من أوطانهم، التي يعالجها الفرع التالي بمزيد من الإسهاب.

٢٢ - وفي حالة غواتيمالا، يجري الحث على تنفيذ برنامج محدد يبرز هوية السكان الأصليين وحقوقهم ويسعى إلى إرساء القواعد التحليلية والمؤسسية من أجل القيام في وقت لاحق بإحداث إصلاحات أعمق أثراً وأطول أجلاً. ويقوم هذا البرنامج على أساس الالتزامات المعقودة في الاتفاق المتعلق بهوية وحقوق السكان الأصليين (A/49/882-S/1995/256، المرفق)، ويبرز الجوانب الثقافية والإصلاحات القانونية المتعلقة بحقوق السكان الأصليين.

#### باء - التنمية البشرية المستدامة على الصعيد المحلي

٢٣ - وضع هذا البرنامج الفرعي استجابة للإعلان بالالتزامات لصالح السكان المتضررين من النزوح أو من المنازعات والفقر المدقع، وذلك في إطار توطيد السلم في أمريكا الوسطى، وهو الإعلان الذي اعتمده الاجتماع الدولي الثالث والأخير للجنة متابعة المؤتمر، الذي عقد في مدينة مكسيكو في حزيران/يونيه ١٩٩٤، واستجابة لآليات المتابعة التي وضعت في مدينة غواتيمالا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وتجدر الإشارة إلى أن حكومات بلدان أمريكا الوسطى قد أعلنت في اجتماع مكسيكو الدولي أنه، في سبيل المضي قدماً صوب توطيد السلم في السياق الجديد لإقليم أمريكا الوسطى الفرعي وإضفاء طابع استمراري على معالجة قضية النزوح، يلزم تحويل الاهتمام إلى موضع آخر، نظراً لبرامج الطوارئ التي كانت تستأثر بالاهتمام حتى الآن، بحيث يجري الشروع في وضع استراتيجيات من أجل التنمية البشرية المستدامة في المجالات ذات الأولوية أو في فئات السكان ذات الأولوية بالنسبة للبلدان المعنية. وبذلك، تعهدت تلك البلدان بتنفيذ سياسات للتنمية البشرية المستدامة وبتركيز الجهود في المجالات ذات الأولوية، حيث يعمل ارتفاع مؤشرات الفقر المدقع أو العزل الاجتماعي أو حالات التنازع أو التدهور البيئي الشديد على تفاقم مشاكل النزوح.

٢٤ - والآلية المعتمدة على صعيد فرادى البلدان هو فريق التنسيق والدعم على الصعيد الوطني، حيث أن باب الاشتراك فيه مفتوح أمام الفعاليات كافة وباعتباره جهازا لمتابعة إجراءات ومبادرات الوفاء بالالتزامات والامتنال للاتفاقات. وينبغي تنظيم فريق فني متعدد المؤسسات في كل بلد من البلدان وفي أمانة التنسيق التي تنتخب من بين أعضاء فريق التنسيق والدعم على الصعيد الوطني. ودعا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى عقد اجتماعات تنظيمية شتى، أقر منها رسمياً، وقت إعداد هذا التقرير، اجتماعات الأفرقة الوطنية لكل من بليز والسلفادور وكوستاريكا ونيكاراغوا، مع مشاركة القطاعات المختلفة (الحكومة المركزية وفئات السكان المستفيدة، والمنظمات غير الحكومية، الوطنية منها والدولية، والبلدان المتعانة ومنظومة الأمم المتحدة). وفي بليز، يجري تشغيل هذه الآلية في إطار برنامج التنمية البشرية المستدامة على الصعيد المحلي. وفي غواتيمالا، لم تترجم المحاولات المبذولة حتى الآن إلى واقع ملموس، نظراً لصعوبة تنسيق هذه المبادرة مع أعمال اللجنة الفنية تنفيذاً لاتفاق السلم فيما يتعلق بإعادة توطين النازحين.

٢٥ - إن برنامج المشردين واللاجئين والعائدين في أمريكا الوسطى هو أحد المصادر الهامة التي يستمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة خبرتهما منها في تنفيذ الإجراءات الرامية إلى الوفاء بالتزامات إعلان مكسيكو. فهذا البرنامج، الذي يتولى تنفيذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هو أحد العناصر الرئيسية لعملية المؤتمر، كما أنه أكبر مشروع يجري تنفيذه في أمريكا الوسطى في هذا المجال من مجالات العمل. وهو يشمل ستة مشاريع وطنية ومشروعين إقليميين، بتمويل إجمالي قدره ١٤٨ مليون دولار (منه مبلغ ١١٥ مليون دولار مقدم من حكومة إيطاليا). ويتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات تنفيذ هذا المشروع منذ عام ١٩٩٠، بمشاركة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، وبدعم من برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومتطوعي الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٢٦ - إن نموذج التنمية البشرية على الصعيد الوطني، الذي بوشر العمل به في إطار برنامج المشردين واللاجئين والعائدين في أمريكا الوسطى، قد نجح في تعزيز السلم والمصالحة، حيث شمل مجمل الجوانب المتصلة بحماية حقوق الإنسان وتحسين فرص الوصول إلى مرافق التعليم والصحة، فضلاً عن الجوانب المتصلة بالانتاج والائتمان والعمالة. ويستند تطبيق هذا النموذج إلى اتباع نهج يقوم على المشاركة ويعمل على تعزيز المؤسسات المحلية على مختلف المستويات. وقد عاد هذا البرنامج بالنفع المباشر على زهاء نصف مليون شخص، كما استفاد منه بشكل غير مباشر نحو ٦٠٠ ٠٠٠ شخص آخر، في بلدان أمريكا الوسطى الخمسة وبليز، وشاركت فيه ٩٢ من المناطق البلدية وما يزيد عن ٨٠٠ لجنة إنمائية محلية شاركت في التنظيم في ١٤ مجالاً من مجالات النشاط. وحقق البرنامج منجزات مشهودة في مجالات مثل حقوق الإنسان والتعليم (حيث تم بناء أو إصلاح ما يزيد عن ٣٥٠ مدرسة وتدريب ٦ ٤٠٠ من المربين وتعليم ما يزيد عن ٥٠ ٠٠٠ شخص القراءة والكتابة)، والصحة (حيث تم بناء أو إصلاح ما يزيد عن ١٠٠ مركز)، والتدريب المهني والائتمان والمشاريع الانتاجية (المؤسسات الصغيرة والتنمية الزراعية) والهيكل الأساسية (حيث تم إمداد ما يزيد عن ٢٦٥ ٠٠٠ شخص بالمياه و/أو المرافق الصحية وتشديد أو ترميم ما يزيد عن ١ ٣٠٠ كيلومتر من الطرق).



٢٧ - وأنهى البرنامج المذكور عملياته في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٥. وتجري ترجمة التجربة الخاصة بهذا النموذج في صيغة برنامج أشمل للتنمية البشرية المستدامة على الصعيد المحلي. ففي حدث خاص من أحداث مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية، الذي عقد في كوبنهاغن في الفترة من ٦ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥، عرضت حكومات بلدان أمريكا الوسطى هذه المبادرة في إطار التحالف من أجل التنمية المستدامة. وبناءً على طلب الحكومات، يعكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، على اتخاذ الإجراءات اللازمة للشروع في مبادرة جديدة في هذا المضمار، لتركيز الجهود في الميادين المختارة ذات الأولوية. وسيألف البرنامج من البرامج الفرعية الوطنية التي بوشر بتنفيذها حالياً، مع مراعاة الظروف الخاصة بكل بلد من البلدان. وستطبق في كل من هذه الميادين المنهجيات المختبرة بالفعل من أجل دعم عمليتي تحديث الدولة وتحقيق اللامركزية فيها وتعزيز السلطات المحلية عن طريق مجالس تنمية المجتمعات المحلية والمناطق البلدية والمقاطعات، ودمج مؤسسات المجتمع المدني وإنشاء نظم للإنتاج والعمالة والخدمات المحلية. وسيجري ذلك بعمليات منسقة يعقد الأمل على أن يتبرع لها مانحون ثنائيون مختلفون ومصاريف وصناديق إنمائية، تكميلاً للتمويل الذي تقدمه البلدان ذاتها، بحيث يتسنى تنفيذها بطرائق مختلفة تحددها كل مؤسسة من المؤسسات. ففي حالة غواتيمالا على وجه الخصوص، وفيما يتعلق بالاتفاق بشأن النازحين بسبب المواجهات المسلحة، وضعت مقترحات ينظر فيها مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، كما يعقد الأمل على أن يشارك في ذلك مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي.

#### خامساً - التنمية الاقتصادية والاجتماعية

##### ألف - التنمية الزراعية والحيوانية

٢٨ - بدأ في نيسان/أبريل ١٩٩٤ مشروع الوحدة الإقليمية الثالثة للمساعدة التقنية من أجل التنمية الزراعية. ويتولى البنك الدولي تنفيذ هذا المشروع بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة اليابان والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومعهد البلدان الأمريكية للتعاون الزراعي وحكومة النرويج، فضلاً عن المساهمات العينية التي تقدمها البلدان. وسيشارك قريباً في هذا المشروع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية (الذي شارك في المرحلة السابقة للوحدة الإقليمية الثانية للمساعدة التقنية حتى عام ١٩٩٤)، مما سيسفر عن زيادة التمويل إلى ما يزيد مجموعه عن ٥,١ ملايين من الدولارات. ويساعد المشروع حكومات بلدان أمريكا الوسطى في سياساتها وبرامجها الرامية إلى تحديث الزراعة وإصلاح المؤسسات والقطاع الحضري وتعزيزاً لعملية التنمية المستدامة في إقليم أمريكا الوسطى الفرعي. ويرمي المشروع إلى تقديم الدعم للبلدان في المجالات التالية: (أ) وضع سياسات وبرامج ومشاريع الاستثمار والمساعدة التقنية مع وضع عمليات الإقراض موضع التنفيذ؛ (ب) تعزيز قدرة المؤسسات العامة والخاصة بواسطة التدريب؛ (ج) صياغة وتطبيق استراتيجيات لمواجهة مشكلة الفقر في المناطق الحضرية؛ (د) تنفيذ سياسات محددة بشأن المرأة والتنمية باتباع نهج نوعي التوجه؛ (هـ) تنمية الزراعة تنمية مستدامة، مع إدارة الموارد الطبيعية إدارة مناسبة؛ (و) اعتماد سياسات مستمدة من عملية تحرير التجارة.

## باء - الاستثمارات الاجتماعية

٢٩ - واصل مشروع المساعدة التقنية لتخفيف حدة الفقر في أمريكا الوسطى وبنما الذي تضطلع به الوحدة الإقليمية عملياته التي بدأت في تموز/يوليه ١٩٩٣. ويتولى البنك الدولي تنفيذ المشروع بمشاركة منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية وبتنسيق من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة اليابان ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية. ويسعى البرنامج، الذي يعمل عن طريق الوحدة الإقليمية وبالاتصال بالوحدات التقنية الوطنية، إلى تقديم الدعم للبلدان في وضع السياسات والبرامج في القطاع الاجتماعي وتعزيز قدرة الأفرقة الوطنية على إعداد البرامج والمشاريع وتقييمها، مع الاهتمام بصفة خاصة بمجالات التعليم الأساسي والصحة والتغذية وتعزيز صناديق الاستثمار الاجتماعي. وتجدر الإشارة إلى أن المشروع قد أسهم في تحديد القروض المقدمة من البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية والإعداد لها والموافقة عليها والتي تبلغ قيمتها ٣١٠ ملايين دولار وقد جرت الموافقة عليها، وثمة ٤٧٤ مليون دولار أخرى قيد النظر من المصرفين. وسيسهم تنفيذ تلك المشاريع، عن طريق التركيز على أكثر الجماعات تأثراً، في تحقيق قدر كبير من الإنصاف في تخصيص الإنفاق العام وتحسين نوعية الخدمات وتوسيع نطاق التغطية وزيادة قدرة المؤسسات المسؤولة عن القطاعات الاجتماعية.

٣٠ - وفي قطاع الصحة، ستنجز في آب/أغسطس المرحلة الثانية من مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي تنفذه منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية والذي يطلق عليه "إدارة الخدمات الصحية" وقد حقق المشروع نتائج في أربعة مجالات: تعبئة الموارد الخارجية والداخلية، وتقديم الدعم في الجهود المبذولة على الصعيد الوطني في عمليات تحويل النظم الصحية إلى نظم محلية؛ وتبادل المعلومات وتقديم الدعم المتبادل بين بلدان المنطقة في مجال إدارة الخدمات الصحية؛ وإنتاج التكنولوجيا بما في ذلك وضع نظام للمعلومات الإدارية من أجل إدارة الخدمات الصحية بكفاءة. قد أنشئ هذا النظام في جميع البلدان.

٣١ - سيسهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً في تمويل عمليات الشبكة الإقليمية للمياه والصرف الصحي ومشروع ينفذه البنك الدولي بالاشتراك مع اليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، والمؤسسة السويسرية للتعاون من أجل التنمية، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والوكالة الألمانية للتعاون التقني، والوكالة الكندية للتنمية الدولية. وقدم المشروع الدعم في وضع السياسات والبرامج من أجل تحقيق الكفاءة على صعيدي نوعية وتوصيل خدمات المياه والصرف الصحي في المنطقة دون الإقليمية. وفي المرحلة الثانية من المشروع (١٩٩٥-١٩٩٦)، التي تقوم فيها اليونيسيف بمهام الوكالة الرائدة، جرى الاتصال بمصرف التنمية للبلدان الأمريكية وتلقت الشبكة تمويلاً إضافياً من حكومتي السويد وسويسرا ومن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. ويشجع المشروع تبادل المعلومات ودعم إنشاء مراكز المياه والصرف الصحي في هندوراس ونيكاراغوا، ويسهم في إصلاح القطاع في المناطق الريفية في هندوراس بالاشتراك مع البنك الدولي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومنظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة.

### سادسا - التنمية المستدامة للبيئة

٣٢ - قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم، في مجال البيئة والتنمية المستدامة للموارد الطبيعية، على الصعيد الإقليمي للأنشطة التي تضطلع بها لجنة أمريكا الوسطى المعنية بالبيئة والتنمية. وخلال عام ١٩٩٤، قدمت المشاريع المنفذة في إطار الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى (تعزيز لجنة أمريكا الوسطى المعنية بالبيئة والتنمية بالتنسيق مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وتنمية الأحراج) الدعم إلى الحكومات ولجنة أمريكا الوسطى المعنية بالبيئة والتنمية في الأعمال التحضيرية للتحالف من أجل التنمية المستدامة فيما يتصل بالقرارات التي اتخذها التحالف، ومتابعة الأنشطة ذات الأولوية والحث على اتخاذ مبادرات جديدة.

٣٣ - وخلال شباط/فبراير ١٩٩٥، عقد في بنما اجتماع دعت إليه لجنة أمريكا الوسطى المعنية بالبيئة والتنمية بمشاركة ممثلين من المنظمات الحكومية الوطنية والمنظمات غير الحكومية وغيرهم من منظمات المجتمع المدني والبرلمانيين ووكالات التعاون. وكان الهدف من الاجتماع مناقشة مواضيع فنية للتحالف، فضلا عن وسائل التنفيذ والتنسيق من أجل الوفاء بالالتزامات المتعهد بها، ولا سيما فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي والتشريعات البيئية وتعزيز آليات المشاركة الإقليمية والوطنية والمحلية. وانطوت الأنشطة على التنسيق بين مشاركة مختلف المانحين (وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، الوكالة الفنلندية الدولية للتنمية، الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية، الوكالة الألمانية للتعاون التقني، وفرنسا، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، والاتحاد الأوروبي) ووكالات التعاون المعنية بالبيئة (الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، والصندوق العالمي للطبيعة ومعهد الموارد العالمية، ضمن وكالات أخرى) ومنظومة الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة، ضمن مؤسسات أخرى) ومنظمات ممثلة للمجتمع المدني.

٣٤ - وفيما يتعلق بتنمية الأحراج، يقدم الدعم إلى أعمال مجلس أمريكا الوسطى للغابات المنبثق عن الاتفاق الإقليمي لإدارة وحفظ النظم الإيكولوجية الطبيعية والحرجية وتنمية النباتات الحرجية الذي وقّع عليه وزراء الخارجية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. ويلتمس تقديم الدعم إلى تصميم السياسات والاستراتيجيات الحرجية؛ ووضع خطط الإدارة من أجل الاستغلال المتكامل للموارد الحرجية؛ واقتراح قواعد تقنية لمنح الرخص للمنتجات الخشبية المستمدة من الغابات المدارة بشكل مستدام؛ وخطة لمقاومة ومكافحة الحرائق الحرجية؛ ودراسة حالة للامتيازات الحرجية؛ والحد من آثار ظاهرة الدفينة عن طريق الحد من ثاني أكسيد الكربون وامتصاصه؛ وصياغة إطار تشريعي للأحراج من أجل بلدان أمريكا الوسطى.

٣٥ - وفيما يتعلق بحفظ المناطق البرية وتنوعها البيولوجي وحمايتها، يقدم الدعم إلى أعمال مجلس أمريكا الوسطى للمناطق المحمية المنبثق عن الاتفاق الذي أبرمه رؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى في حزيران/يونيه ١٩٩٢. ويتناول تيسير إنشاء ممر إحيائي لأمريكا الوسطى يستند إلى تعزيز النظم الوطنية للمناطق المحمية. ومن المأمول فيه بصفة خاصة أن يمول مرفق البيئة العالمية مشروعا تحضيريا لمرحلة أكثر تفصيلا من تلك المبادرة. وتتضمن مشاريع أخرى إنشاء مراكز وطنية للتنوع البيولوجي وحدائق نباتية من أجل تشجيع البحوث المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي في كل بلد؛ وجدول أعمال من أجل القوانين الإقليمية.

٣٦ - ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم، جنباً إلى جنب مع تلك الجهود، إلى الجهود الوطنية بتمويل من مرفق البيئة العالمية. وفي بليز، تنفذ خطة لإدارة الشواطئ من أجل حماية الشعب المرجانية بمبلغ ٣ ملايين دولار. وفي كوستاريكا، يستمر تنفيذ مشروع يقدم الدعم إلى الإدارة المستدامة لشبه جزيرة أوسا (٨ ملايين دولار) ضمن إطار النظام الوطني للمناطق المحمية. وفي غواتيمالا، جرت الموافقة على مشروع يطلق عليه "الحماية المتكاملة للتنوع البيئي في منطقة سارستونغ - مونتاغوا" بمبلغ ٤,١ مليون دولار.

٣٧ - ونتيجة للتعهدات المضطلع بها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وفي إطار جدول أعمال القرن ٢١، شرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالاشتراك مع مجلس كوكب الأرض، في مشروع وطني في كوستاريكا تشترك فيه السلطات الوطنية والمهتمون بالتعاون ووكالات منظومة الأمم المتحدة. وتتولى تشجيع الأعمال والإشراف عليها لجنة وطنية تشكلها وزارة التخطيط والسياسة الاقتصادية وتتولى مهمة التنسيق فيها.

#### سابعاً - الجوانب المؤسسية والقطاعات الإدارية

٣٨ - تلتزم هذه المرحلة الاستفادة في حالة أمريكا الوسطى من هيكل إداري مبسط للاستعانة بالمنظمات القائمة والملائمة لتحقيق التوافق بين الشبكات مما يمكن من الوصول إلى أقصى قدر من تدفق المعلومات وضمان الشفافية. وعلى الصعيد الإقليمي، يلتمس تيسير تبادل الخبرات والمعلومات بين مختلف المنظمات الوطنية الحكومية ومنظمات المجتمع المدني على السواء. وينفذ كل مشروع إقليمي فيما يتصل بالنظراء الإداريين على الصعيد الوطني ومع المنظمات الإقليمية المختصة القائمة في المجال المحدد. ومن ناحية أخرى، يجري تناول تقديم أقصى قدر من الدعم إلى أعمال الأمم المتحدة المشتركة بين المؤسسات بدءاً بخطط التنسيق التي تقدم في وثيقة المذكرة الاستراتيجية الوطنية وتفاعل المسؤولين عن الوكالات على الصعيد دون الإقليمي.

٣٩ - وتركز استراتيجية البرنامج الإقليمي على تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية والإقليمية. وعموماً، تشمل المشاريع أنشطة أو عناصر موجهة إلى تعزيز الكيانات العامة التي تعمل بوصفها نظراء وطنيين، بما في ذلك: (أ) تهيئة و/أو تعزيز القدرة على بناء توافق في الآراء؛ (ب) إنشاء أو تعزيز القدرة الإدارية من أجل عملية التنمية، وبخاصة في مجال وضع السياسات العامة وتنفيذها؛ (ج) تقديم الدعم من أجل زيادة المدخلات وتهيئة القدرات المؤسسية للاضطلاع بأنشطة جديدة؛ (د) تحسين كفاءة شبكة المعلومات ونظم الإدارة عموماً.

- - - - -